المقياس: منهجية إعداد مذكرة
المستوى: السنة الثانية ماستر قانون أعمال
الدكتورة: عائشة عبد الحميد

المحاضرة رقم 02:

1. معايير تقسيم وتبويب الموضوع (خطة البحث):

تعتبر الخطة عنصرا هاما في البحث، حيث أن التوفيق في وضعها مؤشر على انجاز بحث جيد.

تخضع عملية صياغة الخطة إلى الظوابط التالية:

أ. أن يكون منسجمة مع عنوان البحث، وتعكس الإشكالية.

ب. من المستحسن أن تكون الخطة ثنائية التقسيم إلا استثناءا.

ج. أن تصاغ الخطة بلغة سليمة ودقيقة.

د. أن تكون عناوين الخطة موجزة وغير مركبة.

ه. إنسجام عناوين الخطة مع بعضها البعض، حيث ينتقل من العام الخاص في شكل متسلسل منطقيا مع مراعاة التسلسل الزمني.

و. مراعاة التوازن الشكلي (عدد الفصول والمباحث والمطالبة، الفروع)، والتوازن الموضوعي (المادة العلمية المعروضة في كل جزء).

ز. اعتماد التقسيمات التالية:

بالنسبة لمذكرة الماستر تبدأ بالفصل، وفيه: الفصل، المبحث، المطالب، الفرع، أولا، 1، أ، ب، ....

ح. تبرير الخطة والإعلان عن مكوناتها الأساسية في المقدمة.

2. علاقة المنهج ببناء الخطة:

من أجل كتابة خطة متوازنة، لابد من استخدام معايير منهجية، تسمح للطالب ببناء خطة متوازنة.

حسب المعيار المنهجي، يتم اختيار المنهج المناسب، حسب خصائص الموضوع المدروس، ويكون تخطيط البحث على هدى خطوات المنهج المختار، مثل: حين يكون البحث في قضية تشريع انقضت، ومضت يناسبها المنهج التاريخي، بقسميه الرئيسيين التحليل والتركيب، وعندما يكون الموضوع، بحثا عقليا، مجردا، يناسبه المنهج التجريبي، لتحديده وتوصيفه وتصنيفه.

تقنيات صياغة الخطة:

تصاغ الخطة وفقا، للمعيار المنطقي، حيث يلتزم بهذا المعيار ويمتاز بأسلوب القياس، الذي يقوم عليه، كما يكون وفقا، للمعيار العلمي والمقصود به: تقيد خطة البحث بمنهجية المادة العلمية، موضوعها هو أن يتماشى تقسيم وتبويب الموضوع، أو البحث مع بناء المادة العلمية، التي ينتهي إليها الباحث، ولكل علم بناء خاص به، فالبحث القانوني يجب أن يكون حسب منهجية القانون، التي محورها صياغة القاعدة القانونية وتطبقيها.

كما يجب أن تخضع الخطة إلى معيار توازن البحث، ويقصد به توازن أجزاء البحث، أي أن يكون حجم أجزاء البحث متوازن نسبيا، فلا يكون فصل من الفصول فيه 40 صفحة والأخر 20 صفحة.